

## تعليقات

الشيخ صالح بن عبد الله العُصيمي

على

إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد

للعامة حمد بن علي بن محمد بن عتيق

(١٢٢٧ - ١٣٠١)

مسوّدّة

الدرس الخامس

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ..

الحمد لله الذي جعل طلب العلم من أجلِّ القُرَبَات، وتعبَّدنا به طول الحياة إلى الممات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله ﷺ ما عُقدت مجالس التَّعليم، وعلى آله وصحبه الخائزين مراتب التَّقديم. أمَّا بعدُ..

فهذا الدَّرْسُ **الخامس** في شرح الكتاب **التَّاسِع** من برنامج **التَّعليم المستمر** في سنته الرَّابِعة ثلاثٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وأربعٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف (١٤٣٣-١٤٣٤)، وهو كتاب «إبطال التنديد» للعلامة حمد بن عليّ ابن عتيق رَحِمَهُ اللَّهُ. وقد انتهى بنا البيان عند قول المصنِّف: (باب تفسير التوحيد).



## [٦] باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله

التوحيد هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في بيان معنى التّرجمة أنّ التّوحيد المذكور في قول المصنّف: (باب تفسير التّوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله) هو (معنى شهادة أن لا إله إلا الله)، مخبراً أنّ (أل) في كلمة التّوحيد هنا عهديّة.

فالمراد به: توحيد العبادة، ذكره ابن قاسم العاصميّ في «حاشيته».

فيكون تقدير الكلام: باب تفسير توحيد العبادة وشهادة أن لا إله إلا الله، ويكون العطف بينهما من عطف الدّال على المدلول، فالدّالُّ: هو كلمة الشّهادة، والمدلول: هو تفسير التّوحيد، فإنّ كلمة (لا إله إلا الله) تفسر بها التّوحيد فتدلُّ عليه، ويكون مدلولها أي معناها الذي تحتويه.



قوله: وقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] الآية. روى البخاري عن ابن مسعود كان ناسٌ من الإنس يعبدون ناسًا من الجن فأسلم الجن وتمسك هؤلاء بدينهم؛ وقال السُّدي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: عيسى وأمه وعزيز والشمس والقمر، وقال مجاهد: عيسى وعزيز والملائكة.

قال شيخ الإسلام وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم كل من كان معبوده عابداً لله سواء كان من الملائكة أو من الجن أو البشر، والسلف يذكرون في تفسيرهم جنس المراد بالآية على نوع التمثيل كما يقول الترجمان لمن سألته: ما معنى لفظ الخبز؟ فيريه رغيفاً. فيقول هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه، وليس مرادهم بذلك تخصيص نوع دون نوع مع شمول الآية للنوعين، فالآية خطابٌ لكل من دعا من دون الله مدعوًا، وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة ويرجو رحمته ويخاف عذابه. اهـ.

فالتوحيد هو ترك ما عليه المشركون من عبادة الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين.

يَبْنِي الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى الَّتِي صَدَّرَ بِهَا إِمَامُ الدَّعْوَةِ الْبَابَ وَهِيَ: (قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾، روى فيها البخاري عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ فَأَسْلَمَ الْجِنُّ وَتَمَسَّكَ هَؤُلَاءُ بِدِينِهِمْ)، أَي أَنَّ أَفْرَادًا مِنَ الْإِنْسِ كَانُوا يَعْبُدُونَ أَفْرَادًا مِنَ الْجِنِّ يَعْظُمُونَهُمْ وَيَرْغَبُونَ إِلَيْهِمْ، فَأَسْلَمَ الْجِنُّ الْمَعْبُودُونَ وَتَمَسَّكَ الْعَابِدُونَ بِدِينِهِمْ الشَّرَكِيِّ، فَهَؤُلَاءِ الْمَذْكُورُونَ فِي الْآيَةِ هُمُ الَّذِينَ يُعْبَدُونَ، وَأُولَئِكَ الَّذِينَ يُعْبَدُونَ أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ يعني ما يقربهم إلى الله ﷻ.

واسم الناس يقع على الجماعة من الإنس والجن معًا. فالإنس يسمون ناسًا، والجن يُسمون ناسًا، لردّهما إلى أصل واحد وهو النّوس أي الحركة والاضطراب، فالإنس لهم حركة واضطراب والجن لهم حركة واضطراب، فيُسمون ناسًا. ذكره ثعلب خلافاً لما ذهب إليه أبو العباس ابن تيمية الحفيد وتلميذه ابن القيم. والسُّنَّةُ تدلُّ على الأول، فعند مسلم من حديث سعيد بن عبدالعزيز عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِيمَا يَرُويهِ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، «فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا وَفِيهِ: «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أُولَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْ سَكَمَ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَةً...» الْحَدِيثُ، فَجَعَلَ الْإِنْسَانُ اسْمًا لِلْفَذِّ الْوَاحِدِ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَجَمَعَهُ: أَنَاسِيٌّ وَنَاسٌ. فَالْإِنْسَانُ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنَ الْإِنْسِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْجِنِّ أَيْضًا، وَيُطْلَقُ عَلَى جَمَاعَةٍ هَؤُلَاءِ وَأُولَئِكَ نَاسٌ.

ثم ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَجَاهِدٍ مَا يَرْجِعُ إِلَى تَفْسِيرِ الْآيَةِ، وَهُمَا مَرْوِيَّانِ عِنْدَ ابْنِ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَإِسْنَادُهُ عَنْ مَجَاهِدٍ صَحِيحٌ، وَأَمَّا إِسْنَادُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَفِيهِ ضَعْفٌ، مَا وَجَّهَ الضَّعْفُ؟ عِنْدَكُمْ السُّنَدُ: السُّدِّيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ كَمْ فِيهِ السُّدِّيُّ؟ [الجواب]: اثنان. الصغير والكبير. الضعيف منهما؟ [الجواب]: الصغير واسمه: محمد بن مروان السُّدِّيُّ. وأما الكبير وهو الراوي عن أبي صالح فإنه صدوقٌ يخطئ، فتكون قد برئت عهده منه.

إذا ما علة الحديث؟ أبو صالح هو العلة. من أبو صالح هذا؟ [الجواب]: مولى أم هانئ، ذاك أبو صالح مولى التوأمة آخر الذي يروي عنه ابن أبي ذئب، واسمه -مولى أم هانئ - : باذان وقيل: باذام. وهو ضعيف الحديث ولم يسمع من ابن عباس، ذكره مسلم.

طيب أحد المعاصرين ألف رسالة في تقوية أبي صالح تمسكاً بكلام يؤسفني أن أقول إنه لم يفهمه؛ لأن عنده لها أخوات في الأصول والفروع، فإنه فرح في قول أحمد: أبو صالح عن ابن عباس مُسْنَد. وقال والمسند عندهم: اسمٌ لما يتصل مرفوعاً غالباً. لكن هذا واحد من معاني المسند.

ماذا ذكر ابن تيمية في «مقدمة أصول التفسير»؟ ماذا ذكر عن تفسير الصحابي؟ [الجواب]: قال وفيهم من يدخله في المُسْنَد، وسَمَّا منهم الإمام أحمد.

فالإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يَطلق (المُسْنَد) على كلام الصَّحَابِي فِي التَّفْسِير، هذا هو الَّذِي أَرَادَهُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ عَظَمَ رِوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ فِي التَّفْسِير، فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ أَحْمَدُ: أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ جُلُّهَا فِي التَّفْسِير، لَمْ يُرَدَّ أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ، فَيَكُونُ مَعَ ضَعْفِهِ مُنْقَطِعَ الرِّوَايَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. وَإِذَا رَأَيْتَ كَلَامًا تَتَوَهَّمُ مِنْهُ أَنَّكَ تَأْتِي بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ الْفُحُولُ الْبُزْلُ، فَاتَمَّ عَقْلُكَ، فَإِنَّ الْعَاقِلَ يَتَمَّ فَهْمَهُ، وَيَعِيدُ النَّظَرَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فِي اسْتِشْفَافِ مَا اكْتَنَى فِي مِثْلِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَمِنْهَا هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي وَجَّهَهَا مَا ذَكَرْنَا. وَمَنْ نَظَرَ فِي كَلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَنَّ الْبُخَارِيَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَعَى مَا ذَكَرْنَاهُ. ثُمَّ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ كَلَامَ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ (هَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا حَقٌّ) فِي أَنَّ عِيسَى وَأُمَّهُ وَعَزِيرُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالْجَنُّ كُلُّهَا مِمَّا يَدْعُو اللهُ ﷻ وَيُدْعَا مِنْ دُونِ اللهِ ﷻ، فَيَكُونُ هَذَا مِمَّا يُسَمَّى بِاخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ، وَذَلِكَ بِذِكْرِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَامِ، أَشَارَ إِلَى هَذَا أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ مِنْهَا «مَقْدَمَةُ أَصُولِ التَّفْسِيرِ»، وَبَيَّنَّا مَعْنَى ذَلِكَ فِي شَرْحِهَا.

فَكُلٌّ مِنْ دُعَايِ مَنْ دُونَ اللهِ ﷻ وَهُوَ دَاعٍ اللهُ فَهُوَ مُنْدَرِجٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ: (وَذَلِكَ الْمَدْعُو يَبْتَغِي إِلَى اللهِ الْوَسِيلَةَ وَيَرْجُو رَحْمَتَهُ وَيَخَافُ عَذَابَهُ. اهـ).

ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ: (فَالْتَوْحِيدُ هُوَ تَرْكُ مَا عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ مِنْ عِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ)، أَيْ مَعَ إِفْرَادِ اللهِ بِالْعِبَادَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ تَرْكًا مُجَرَّدًا، وَإِنَّمَا تَرْكٌ يُقَابِلُهُ الْإِقْبَالُ عَلَى اللهِ ﷻ بِالْعِبَادَةِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْقُلُوبَ تَفْتَقِرُ إِلَى مَعْبُودٍ تَعْظُمُهُ وَتَتَأَلَّهُ لَهُ فَإِذَا فَرَّغَتْ مِنْ عِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا يَسُدُّهَا إِلَّا عِبَادَةُ اللهِ وَحْدَهُ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنَاهُ الْمُصَنِّفُ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ مُجَرَّدَ التَّركِ، وَإِنَّمَا تَرْكُ يَتَضَمَّنُ الْإِقْبَالَ عَلَى اللهِ بِالْعِبَادَةِ.



قوله: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]، الأخبار: العلماء، والرهبان: العباد. أي اتخذوا علماءهم وعبادهم أرباباً من دون الله في اتباعهم في تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم، وقد دخل عدي بن حاتم على رسول الله ﷺ فسمعه يقرأ هذه الآية قال: فقلت: إنهم لم يعبدوهم، قال: «بلى؛ إنهم حرموا عليهم الحلال وحلّلوا لهم الحرام فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم»، رواه أحمد والترمذي وحسنه.

قال الشارح: ومراد المصنّف في إيراد هذه الآية هنا أنّ الطّاعة في تحريم الحلال وتحليل الحرام من العبادة المنفية عن غير الله.

ذكر الشّارح رحمه الله تعالى أنّ ما أورده المصنّف من قول الله تعالى: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ ﴾ الآية، قصد به بيان معنى يتعلق بالتّوحيد، واستفتح المصنّف بيانه بقوله: (الأخبار: العلماء، والرهبان: العباد)، سُمّي العلماء أخباراً نسبةً إلى الخبر وهو المداد الذي يُكتب به العلم، وواحداهم: خبرٌ بفتح الحاء، ويقال: خبرٌ بكسرهما أيضاً، وسُمّي الرُّهبان رهباناً؛ لما تشتمل عليه العبادة من الرّهبة أي الخوف المقترن بالخضوع له ﷺ.

ثمّ بيّن معنى الآية فقال: (أي اتخذوا علماءهم وعبادهم أرباباً من دون الله في اتباعهم في تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم)، ثمّ ذكر حديث (عدي) المبيّن لذلك وهو عند الترمذي وغيره وإسناده ضعيف، ويروى من وجه آخر ضعيف أيضاً، ومال أبو العباس ابن تيمية إلى كونه حسناً.

(قال الشّارح) يعني الشّيخ سليمان: (ومراد المصنّف في إيراد هذه الآية هنا أنّ الطّاعة في تحريم الحلال وتحليل الحرام من العبادة المنفية عن غير الله)؛ لأنّها تتضمن شركاً في الطّاعة فإنّ العبد مأمورٌ أن يُفرد إقباله في أمره كلّ على الله ومن ذلك إفراذه في الطّاعة، فلا يُطيع أحداً في معصية الله ﷻ، وسيأتي بسط معنى الآية والحديث في بابٍ مستقبلٍ عند المصنّف.



قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] قال المصنّف: ذكر الله أنهم يحبّون أندادهم كحب الله، فدلّ على أنهم يحبّون الله حبّاً عظيماً، ولم يدخلهم في الإسلام؛ فكيف بمن أحبّ النّد حبّاً أكبر من حب الله؟ فكيف بمن أحبّ النّد وحده ولم يحب الله؟. قال الشّارح: مراده أن معنى التوحيد هو إفراد الله بأصل الحب الذي يستلزم إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، ويأتي معنى الآية في بابها إن شاء الله.

ذكر الشّارح رَحِمَهُ اللهُ تعالى أنّ (للمصنّف) يعني إمام الدعوة كلاماً في بيان ما ذكره هنا من قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ ، وأنّه قال: (ذكر الله أنهم يحبّون أندادهم كحبّ الله، فدلّ على أنهم يحبّون الله حبّاً عظيماً)؛ لأنّهم يحبّون أندادهم حبّاً عظيماً، فهم يحبّون الله كذلك الحبّ، ثمّ قال: (ولم يدخلهم في الإسلام) أي ما عندهم من حبّ الله، ثمّ قال: (فكيف بمن أحبّ النّد حبّاً أكبر من حب الله؟ فكيف بمن أحبّ النّد وحده ولم يحب الله؟! )، فلمشرك له في محبة النّد ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يُحبّه حبّاً يساوي حبّ الله.

والثاني: أن يُحبّه حبّاً أكبر من حبّ الله.

والثالث: أن يُحبّه وحده.

وتقدّم أن النّد: اسمٌ لما جمع أمرين:

أحدهما: الشّبه والمثالة.

والآخر: الضّد والمخالفة.

فإذا اجتمع الأمران سمّي ندّاً لغيره.

ثمّ نقل المصنّف عن (الشّارح) أنه قال: (مراده أن معنى التوحيد هو إفراد الله بأصل الحبّ الذي يستلزم إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له)، فحقيقة توحيد الله ﷻ أن يُفرد العبدُ حبّه تعظيماً وتألّيهاً لله ﷻ فإنّ العبادة لا تكون خالصةً إلّا إذا اشتمل القلبُ على محبة الله ﷻ.

ومحبّة الله ﷻ ليس لها حدٌّ تنتهي إليه، ذكره أبو الفرج ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ تعالى، فإنّ أركان العبادة الثلاثة: الحبّ، والخوف، والرّجاء، مع اشتراكهما في الرّكنية للعبادة إلّا أن الحبّ يختصّ من بين الآخرين بكونه لا ينتهي إلى حدٍّ، بخلاف الخوف والرّجاء، فإنّ خوف الله ورّجاءه ينتهيان إلى حدٍّ، إن زيد عليه وقع العبد في المخالفة، وأمّا حب الله ﷻ فإنه لا ينتهي إلى حدٍّ.

والمراد به: من يصدق في حبّه، وأمّا الكاذب في حبّه فمن يستبيح المحرّمات ويستحلّها ويزعم أنه محبّ لله ﷻ وأن فرط حبّه أدّاه إلى ذلك فإنه كاذبٌ في دعواه.

ومما يُنبّه إليه أيضاً تجافي الألفاظ الموهمة خلاف المأمور به شرعاً في إفراد الله ﷻ بالمحبّة الكاملة، كقولهم: لك خالصٌ حُبّي، فإنّ هذه الكلمة مشوبةٌ بالإيهام في المنازعة في أصل الحبّ الذي يكون لله ﷻ، فكمال التّوحيد تجافيهما وطرحها وعدم استعمالها، قال أبو عبد الله ابن القيم: التّوحيد معدنٌ لطيفٌ يخدش فيه كلّ شيء. اهـ.

والمعنى أن التوحيد لطيفٌ رقيقٌ كالزجاج الذي يشقّ عما وراءه، فينبغي أن يحترس الإنسان مما يخدشه

ولو كان أثره يسيراً.





قوله: (في الصحيح) أي «صحيح مسلم»، قوله: «من قال لا إله إلا الله» الحديث، قال المصنف رحمه الله: هذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ بها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله، بل لا يجرم دمه وماله حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يجرم ماله ولا دمه، فيا لها من مسألة ما أجلها، ويا له من بيان ما أوضحه وحجة ما أقطعها للمنازع.

ذكر الشارح رحمه الله تعالى جملة تبيين معنى ما ذكره إمام الدعوة في قوله: في الصحيح عن النبي ﷺ: «(من قال لا إله إلا الله» الحديث)، ابتدأها بالإعلام بأن مراده في (قوله: (في الصحيح) أي «صحيح مسلم»؛ لأن هذه الجملة تقع في لسان أهل العلم موقعين:

أحدهما: إرادة جنسه. أي: في الحديث الصحيح الجامع لشروطه. والآخر: إرادة كُتبه. أي المسماة بذلك، وخصوها بما اتفق عليه البخاري ومسلم أو انفرد به أحدهما. فإذا وجدت أحداً من أهل العلم قال: وفي الصحيح. وفقد هذا الحديث من الصحيح حمل كلامه على الأول أي جنس الحديث الصحيح المستجمع لشروطه، وإن وجدته في أحد الصحيحين كان قوله صحيحاً، فإنه أراد كتاباً شهراً باسم الصحيح وهو البخاري أو مسلم، فإن اتفقا عليه تحقق الوصف بالكلية، وأشارت إلى هذه القاعدة بقولي:

ذَكَرَ الصَّحِيحَ رَبِّمَا أَرَادُوا      مِنْ جَنْسِهِ أَوْ كُتِبَ يَفَادُ  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَوْ مَا انفَرَدَا      بِهِ مُحَمَّدٌ أَوْ مُسْلِمٌ مُنْفَرِدَا

ومحمد: هو البخاري، قال العراقي في «الألفية»:

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ      مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالترْجِيحِ

ثم ذكر الشارح رحمه الله تعالى كلاماً لإمام الدعوة في مسائل هذا الباب أن الحديث المذكور (من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل التلفظ بها) يعين قولها (عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ بها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله، بل لا يجرم دمه وماله حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإنه شك أو تردد لم يجرم ماله ولا دمه)، فعصمة الدم والمال تقع بشيئين: أحدهما: الإقرار بالتوحيد.

والآخر: الكفر بما يُعبد من دون الله.

ثم قال إمام الدعوة: (فيا لها من مسألة ما أجلها، ويا له من بيان ما أوضحه وحجة ما أقطعها للمنازع)، قال حفيده الشيخ سليمان عقيبته: وقد أجمع العلماء على معنى ذلك. أهد.

فالعلماء مجمعون على أن عصمة المال والدم لا تكون بقول: لا إله إلا الله، متلفظاً بها، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ، بل ولا الإقرار مع ذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله، بل لا بد من اقتران ذلك بالكفر بما يُعبد من دون الله ﷻ، وإلى ذلك أشرت بقولي:

لَا يَجْرُمُ الْمَالُ وَلَا دَمٌ بِمَا      يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

مَنْ قَوْلٍ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لَوْ  
 كَلَّا وَلَوْ دَعَا اللَّهُ حَتَّى  
 مَعْرِفَةَ الْمَعْنَى وَأَقْرَارًا وَعَوًّا  
 يَبِينُ كُفْرُهُ بِمَا سَوَّاهُ بَتَّى  
 (وَعَوًّا): من الوعي وهو الإدراك والفهم.



قوله: (وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب) يعني أنَّ ما بعد هذه الترجمة من الأبواب شرح للتوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله ببيان ضده، فقد قيل: فبضدها تتبين الأشياء، فلا بد في معرفة التوحيد من معرفة ضده.

لما فرغ إمام الدَّعوة من هذا الباب قال في آخره: «وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب» أي أنَّ الأبواب العاقبة الترجمة المذكورة كُلُّها مما يدخل في تفسير التَّوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، ومن جملة ذلك بيان ضده، فإنَّ مما يُبين به الشيء ذكر ضده، قال المصنّف: (فقد قيل: فبضدها تتبين الأشياء)، وهذا عجز بيتٍ للمتنبي قال فيه:

وَنَذِيْمُهُمْ وَبِهِمْ عَرَفْنَا فَضْلَهُمْ      وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ  
وقال الحَكَم بن أبي الصَّلْت:

يَا هَاجِرًا أَسْمَوْهُ عَمْدًا وَاصِلًا      وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ

فلا بد في معرفة التوحيد من معرفة ضده، وسبق ذكر هذا المعنى في معرفة الشر على ما حررناه من لزوم انضمام ذلك على شيئين ذكرناهما في محله.



## [٧] باب من الشُّرك لُبْسُ الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه

قوله: (ونحوهما) كالودعة والخرز والمسمار، ورفع البلاء: إزالته بعد نزوله، ودفعه منعه قبله.

ذكر الشَّارح رَحِمَهُ اللهُ تعالى أن المضمَر في قول المصنِّف: (ونحوهما) يعني نحو الحلقة والخيط هو ما يكون (كالودعة)، بسكون الدال ليست محرَّكةً، والودعة: هي المعروفة بالصَّدَف الَّذِي يوجد على أطراف البحر، ويسمونه أيضًا قَوَّعةً بحريَّةً.

والخرز: هو الواحد من الخرز الَّذِي يوضع فيه القلائد، يثقب من جانبيه، سُمِّيَ خَرْزًا لثقبه من جانبيه. ثمَّ بين أن (ورفع البلاء) هو (إزالته بعد نزوله، ودفعه منعه قبله)، فالرفع متعلِّق بما بعد النزول، والدَّفع متعلِّق بما بعد النزول.



قوله: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّ﴾ [الزمر: ٣٨] الآية.

قال الشَّارح: أمر الله نبيه أن يقول للمشركين: (قل أرايتم) أي: أخبروني عما تدعون من دون الله من الأنداد والآلهة.

﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ أي: مرض أو فقر أو بلاء أو شدة.  
 ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّ﴾ أي: لا يقدرّون على ذلك أصلاً.  
 ﴿أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ﴾ أي: صحة وعافية وخير.

قال مقاتل: فسألهم النبي ﷺ فسكتوا. لأنهم لا يعتقدون ذلك فيها، بل يعلمون أن ذلك لله وحده كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْشَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، وقد دخل في هذه كل من دعي من دون الله من الملائكة والأنبياء والصالحين، فضلاً عن غيرهم، فلا يقدر أحد منهم على كشف ضرٍّ ولا إمساك رحمة، فبطلت عبادتهم، وبطلان دعوة الآلهة والأصنام أبطل وأبطل، ولبس الحلقة والخيط كذلك، فهذا وجه استدلال المصنّف رحمه الله بالآية، وإن كانت الترجمة في الشُّرك<sup>(١)</sup> الأصغر، فإنَّ السَّلف يستدلون بها نزل في الأكبر على الأصغر، اهـ ملخصاً.

بيّن الشَّارح رحمه الله تعالى معنى ما انطوى عليه قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية، ناقلاً ذلك عن صاحب الأصل وهو الشيخ سليمان بن عبد الله الذي جعل قوله: (الشَّارح) علماً عليه. فبين فيه ما في هذه الآية من إزعاج المشركين بأن الله ﷻ وحده هو الذي يكشف الضرّ ويرسل الرحمة، وهذا معنى قوله: (قال مقاتل) وهو ابن سليمان صاحب التفسير: (فسألهم النبي ﷺ فسكتوا) انتهى كلام مقاتل هنا، ذكره عنه البغوي في «معالم التنزيل»، والقرطبي في «الجامع في أحكام القرآن»، وبيّن الشَّارح وجه سكوتهم فقال: (لأنهم لا يعتقدون ذلك فيهم، بل يعلمون أن ذلك لله وحده كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْشَرُونَ﴾)، والجوّار: هو رفع الصوت بالدُّعاء.

فيكون سكوتهم لهذا سكوتاً عن انقطاع حُجَّتْهم، فإنَّ السُّكُوت ثلاثة أنواع: أحدها: سكوت انقطاع؛ وهو السُّكُوت الذي يعتري العبد عند ردّ قوله بحجّة دامغة. والثاني: سكوت امتناع؛ وهو السُّكُوت الذي يُراد به الإباء وعدم الموافقة. والثالث: سكوت اقتناع؛ وهو الذي يعتري العبد عند موافقته لأحد. وبه يُعلم أن حديث: «صُمَاتُهَا إِذْ تُهَا» يراد به سكوت الاقتناع، فما يذكره بعض النَّاس عند أي سكوت من أنه دلالة على الاقتناع فيه نظر؛ لأن السكوت يقع على مواقع عدّة، ولا يقتصر على سكوت الاقتناع، ولهذا قال الشَّافعي: لا يُنسب إلى ساكتٍ قول. وفيها بحث ليس هذا محلّه. ثم بيّن الشَّارح نقلاً عن صاحب الأصل المختصر - وهو الشيخ سليمان - أن هذه الآية دلت على بطلان

(١) نسخة الشائع سقطت منها كلمة: الشُّرك.

اعتقاد كشف الضر أو إمساك الرحمة لغير الله ﷻ، ومن ذلك (لبس الحلقة والخيط) فإنها لا يكشفان ضرًا ولا يرسلان رحمة، (هَذَا وَجْهٌ اسْتِدْلَالُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْآيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ التَّرْجُمَةُ فِي الشَّرْكَ الْأَصْغَرِ، فَإِنَّ السَّلَفَ يَسْتَدْلُونَ بِهَا نَزْلَ فِي الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ، اهـ)، وهذا من مسالك الاستدلال في مسائل الشَّرك، فإنَّ من مسالك الاستدلال في مسائل الشَّرك ذِكْرُ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَكْبَرِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَصْغَرِ.

في الباب آخره عن حذيفة أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى، فقطعه وتلا قول الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، فقرأ الآية التي في الأكبر في أمر أصغر. ومنه ما رواه ابن أبي حاتم وغيره بسند حسن عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، قال هو قول الرَّجُل: وحياتك يا فلان. إلخ.

ويأتي في باب مفرد، فمن مسالك السَّلف من الصحابة ومن بعدهم، ذِكْرُ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَكْبَرِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْأَصْغَرِ؛ لاجتماعهما في الشَّرك: وهو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره. فلما اجتمع الأكبر والأصغر في جعل حقِّ الله لغيره استويا في الاستدلال بهما، بالإضافة إلى ما انضمَّ إلى ذلك من أمورٍ سبق ذكرها. فإنَّا ذكرنا فيما سلف أنَّ الأكبر والأصغر يشتركان في سبعة أمور ويفترقان في سبعة أمور، وقبل ذكرها أذكر بأن حقيقة الأصغر والأكبر أننا قلنا:

الشَّرك الأكبر: هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره يخرج به العبد من الملة.

وأنَّ الأصغر: هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره لا يخرج به العبد من الملة.

وهذا المعنى هو الذي قصدناه بقولنا:

الأكبر: هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره مما يتعلَّق بأصل الإيمان.

الأصغر: هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره مما يتعلَّق بكمال الإيمان.

والمراد بالتعلُّق: الزَّوال.

فإنه إذا طرأ الأكبر زال أصل الإيمان، وإذا طرأ الأصغر زال كمال الإيمان. واضحة، إلَّا لمن يعف الله عنه وعن، يعني بعض الناس نسبوا إليَّ أني أقول أن من صلى ركعتي الضحى لصنم هذا لا يكفر، لأنَّ صلاة الضحى من كمال الإيمان، وهذا القول ما قلته!! وما ذكرت الضحى لما نقلت القول، لكن عدم الفهم للعلم هو الذي يُوقع في هذا، وأول ذلك عدم مراجعة من سَمِع منه الكلام ليستفهمه الإنسان، فإن تحقيق المسائل يحتاج إلى إدراك كبير، وهذه مسائل غامضة، وإذا فُتح لأحدٍ من الخلق في فهمها، فإنها كنزٌ ثمين يدفع للمسلمين، وهذا معنى ما ذكرناه، وهو أحسنُ حدوده بأن يقال:

الأكبر: هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره مما يتعلَّق بأصل الإيمان، يعني في زواله.

وأنَّ الأصغر: هو جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره مما يتعلَّق بكمال الإيمان، يعني في زواله.

وهو الذي أفصحنا عنه بقولنا: يخرجُ به العبد من الملة في الأول، ولا يخرج به العبد من الملة في الثاني.

ثم نذكرُ الأمور السَّبعة التي يشتركان فيها:

فالأوَّل: أنها يتضمَّنان جعل شيءٍ من حقِّ الله لغيره.

والثاني: تحريمُهما، فكلاهما محرم.

والثالث: أنهما لا يغفران لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] وهذا أحد قولي أبي العباس ابن تيمية، واختاره جماعة منهم عبد الرحمن بن حسن في «قرة عيون الموحدين»، وابن سعيدي في جواب له في فتيا مفردة، وابن قاسم العاصمي في «حاشية التوحيد».

والرابع: أنهما ظلم، فيندرجان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

والخامس: أنهما ينقسمان على الاعتقاد والقول والعمل، فيكون شرك أكبر اعتقادي وشرك أصغر اعتقادي، وشرك أكبر قولي وشرك أصغر قولي، وشرك أكبر عملي وشرك أصغر عملي.

السادس: أن منهما الجلي والخفي، فالأكبر منه شرك أكبر جلي ومنه خفي، والأصغر منه شرك أصغر جلي ومنه شرك أصغر خفي.

بعض العلماء كابن عبد الله ابن القيم واتبعه علماء الدعوة، قالوا: الشرك ثلاثة: أنواع أكبر، وأصغر، وخفي. لماذا أفرد الخفي بالذكر؟ [الجواب]: أفرد بالذكر لشدة الابتلاء به في الخلق، فإن عظم الشرك في هذه الأمة الشرك الخفي، سبق بسطه القول في ذلك في مقام متقدم.

والسابع: استحقاق فاعلهما العذاب، وتحريم دخول الجنة، وحصول الخسران.

فقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، يشمل الأكبر والأصغر، فالأكبر ظاهر، والأصغر كونه متوعدًا بتحريم دخول الجنة إلى أمد، فهو يؤخر عن دخول الجنة بإدخاله النار ثم مصيره إلى الجنة.

وأما الفرق بينهما فمن سبعة وجوه أيضًا:

أولها: أن الأكبر يتعلق بأصل التوحيد والإيمان، وأن الأصغر يتعلق بكماله، والتعلق معناه: الزوال.

والثاني: أن الأكبر يُحبط العمل كُلُّهُ، وأما الأصغر فيُحبط ما يقارنه أو بعضه.

والثالث: أن الأكبر يزول معه اسم الإسلام عن العبد بالكلية، بخلاف الأصغر فلا يزول معه، ففاعل الأكبر كافر مشرك، وأما فاعل الأصغر فله حظ من الكفر والشرك لا يخرج به من الإسلام.

والرابع: أن الأكبر يُحرم معه دخول الجنة إلى الأبد، أما الأصغر فيحرم معه دخولها إلى أمد.

والخامس: أن الأكبر لا ينقطع عذاب صاحبه، وأما الأصغر فينقطع عذابه.

والسادس: أن الأكبر يُخلد صاحبه في النار، وأما الأصغر فلا يخلد صاحبه.

والسابع: أن الأكبر خسران مطلق، وأما الأصغر فخسران مقيد.

هذه سبعة قُوبلت بسبعة، وفي تضاعيفها جمل من القول سبق بثها في «شرح أعلام السنة المنشورة» بما تحسن مراجعته هناك.





قوله: (إنَّه رأى رجلاً) المبهمة هو عمران بن حصين راوي الحديث كما رواه الحاكم. «دخلتُ على رسول الله ﷺ وفي يدي [حلقة صفر]»<sup>(١)</sup>.

قوله: (من الواهنة) عرق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها قيل إنه لا يأخذ إلا الرجال.

قوله: (ما أفلحت أبداً)، قال المصنف: فيه شاهد لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر [من] الكبائر.

ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذه الجملة بياناً لجمال من القول الواردة في حديث عمران، وفيه أن قوله في الرواية التي ذكرها المصنف أنه ((إنَّه رأى رجلاً) المبهمة هو عمران بن حصين) وقع التصريح به عند (الحاكم) في «المستدرک»، وأبهم في رواية لعدم الحاجة إلى ذكر اسمه، فلا يترتب عليه حكم.

وقوله في الواهنة: (عرق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها) أي بالضرب فيها، فهو يضرب فيها ضرباً تنزعزع معه قوة الإنسان ويؤلمه ذلك، وقد (قيل: إنه لا يأخذ إلا الرجال)، فهو عرق يختص بهم دون النساء، كما أن عرق الإستحاضة يختص بالنساء دون الرجال، فهما عرقان متقابلان.

ثم ذكر نقلاً عن (المصنف) وهو إمام الدعوة أنه (قوله: (ما أفلحت أبداً)، فيه شاهد لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر)، فالشرك وإن كانت مرتبته صغرى لا كبرى فهو أكبر من الكبائر مهما عظمت، ووجه ذلك أنه يتعلق بحق الله المحض وهو التوحيد، فلاجل كونه متعلقاً بإخلاص العبادة لله ﷻ صار أعظم من الكبائر.

وكان السلف رحمهم الله تعالى يذكرون هذا تقريراً وإعظاماً للشرك في نفوس الناس، وما صار إليه بعض الناس بأخرة من ذكر بعض الكبائر المُقْبَحَةِ في فعلها كالزنا في المحارم ونحوها، وتوهم أنها أعظم من الشرك الأصغر هي من تشقيقات المتأخرين التي جرهم إليها وهنُ التوحيد في قلوبهم، وإلا فالقول الجامع أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر وأعظمه لتعلقه بحق الله المحض.

وأبواب التوحيد والإيمان ينبغي أن يلزم فيها العبد جادة من سلف، ويترك التشقيق بالفاظٍ استحدثها الناس تُوهم معانٍ إما باطلة في نفسها وإما لها وجهٌ من الحق لكنه لا يقع في قلوب موقعه، فينتشر بذلك الظلم بين المسلمين، ووقية بعضهم في بعض، فمن أراد وقاية دينه وحفظ إيمانه فليلزم ما في الكتاب والسنة وما جرت به ألسنة الأئمة والسلف رحمهم الله تعالى، وليحذر أتم الحذر من أن يتكلم في مسائل التوحيد والإيمان بما يظن هو أنه ظاهر الألفاظ في القرآن والسنة لكن لم يتكلم به أحدٌ من قبل.

ومن لطائف الأخبار أن سألت شيخنا ابن باز رحمه الله في الطائف مرة عن مسألة من غوامض أبواب الأسماء والصفات، دليلها في البخاري وذكرها بعض العلماء، فسكت هنيهة ثم قال: طريقة أهل السنة الإيمان بما أخبر الله به عن نفسه أو أخبر به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. ثم

(١) ساقطة من نسخة المعالي

(٢) أن حرف (من) سقط من نسخة الشايع والمعالي.



سكت، ولم يُجَلِّ بلسانه في تفصيل المسألة، وهكذا هي طريقة الرّاسخين في العلم.  
أما من ضعف علمه فإنّه لا يبالي في الولوغ في هذه المسائل تشقيقاً وتنميقاً، فيقعُ في أمورٍ يكرهها  
ويكرهها له العاقل الرّاسخ في العلم.



قوله: (فلا أتم الله له) أي لا أتم له أمره، والودعة بفتح الواو وسكون الدال المهملة.  
قوله: (فلا ودع الله له) بتخفيف الدال أي لا جعله في دعة وسكون، وقيل أي لا خفف الله عنه ما يخافه.

قوله: (رأى رجلاً في يده خيط من الحمى)، روى وكيع عن حذيفة أنه دخل على مريض يعوده فلمس عضده فإذا فيه خيط فقال ما هذا؟ قال شيء رقى لي فيه، فقطعه وقال: لو مت وهو عليك ما صليت عليك.

قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، استدل بما نزل في الأكبر على الأصغر لأنه قسم منه، ومعنى الآية أن الله أخبر عن المشركين أنهم يقرون بتوحيد الربوبية فذلك إيمانهم، ويشركون في الإلهية فذلك شكرهم.

ذكر الشارح رحمه الله تعالى بعضاً مما يتعلق بمعنى حديث عقبة ثم حديث حذيفة، فكان مما ذكر في الأول أن قال: ((فلا أتم الله له) أي لا أتم له أمره) فلم يكمله، (والودعة بفتح الواو وسكون الدال المهملة) وهي الصدقة كما تقدم ذكره مما يدفعه البحر ويكون على شاطئه.

ثم قال: (قوله: (فلا ودع الله له) بتخفيف الدال أي لا جعله في دعة وسكون)، والدعة الراحة (وقيل أي لا خفف الله عنه ما يخافه)، وقيل: فلا ترك الله له، فإن أصل الودع هو الترك، ومنه حديث: «من ودع ثلاث جمع»، يعني من ترك ثلاث جمع، فيكون حديث عقبة رضي الله عنه متضمناً دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بأمرين: أحدهما: الدعاء بعدم التهام على من تعلق تيممة.

والآخر: الدعاء بعدم الترك له وإنفاذ مرجؤه على من تعلق ودعة. فيكون الدعاء وقع في مقابل نقيض قصده، فإن متعلق التيممة يرد أن يتم أمره، ومتعلق الودعة يريد أن يترك له فيحصل دعة وسكوناً فيما طلبه والتمسه.

ثم ذكر المصنف رواية لحديث حذيفة الموقوف عزاها إلى (وكيع)، يعني في «جامعه»، في غير رواية أبي حاتم التي ذكرها المصنف في «تفسيره»، وإسناده منقطع، وفيها أن حذيفة تلا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، وبين الشارح أنه (استدل بما نزل في الأكبر على الأصغر لأنه قسم منه) يعني مشارك له في جنسه، فهما يشتركان في جعل شيء من حق الله لغيره، ثم قال: (ومعنى الآية أن الله أخبر عن المشركين أنهم يقرون بتوحيد الربوبية فذلك إيمانهم، ويشركون في الإلهية فذلك شكرهم).

وهذا آخر بيان هذه الجملة من الكتاب ونستكمل بقيته في الدرس القادم بإذن الله تعالى. [وبالله التوفيق]